مجلة جامعة الملك سعود، م ٧، العلوم الإدارية (٢)، ص ص ٢٢٣-٢٣٦، الرياض (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

الآثار الاقتصادية للإنفاق الدفاعي في الأردن

طالب محمد عوض
أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن
(قُدِّم للنشر في ٦/٤/١٤١٤هـ وقُبِل للنشر في ٢٠/١٢/١٤١٤هـ)

ملخص البحث. تبين نتائج التحليل الاقتصادي والقياسي أن الأردن يعتبر من الدول التي تتحمل عبئًا دفاعيًا عاليًا وفقًا للمقاييس العالمية للعبء الدفاعي. كذلك تبين أن هناك إحلالاً قويًا بين الإنفاق الدفاعي والإنفاق الاستثماري وأن هناك إحلالاً أقل قوة بين الإنفاق الدفاعي وأوجه الإنفاق الأخرى بما فيها الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي المدني وصافي الإنفاق الخارجي (العجز في الميزان التجاري السلعي). وتشير النتائج أيضًا إلى وجود إحلال موجب بين صافي التحويلات الخارجية للأردن وبين كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والعجز في الميزان التجاري السلعي. كذلك يتبين من النتائج أن الطفرة النفطية قد دعمت من نصيب كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي المدني من الناتج القومي الإجمالي على حساب نصيب الاستهلاك الخاص والعجز في الميزان التجاري السلعي. وأخيرًا فإن الدراسة تشير إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي وبين كل من معدلات النمو في الإنفاق الدفاعي ومتغير الطفرة النفطية.

المقدمة

يقع الأردن في قلب منطقة الشرق الأوسط التي حباها الله سبحانه وتعالى بموقع متوسط واستراتيجي وبثروات طبيعية هائلة مما جعلها محط أنظار الطامعين والمستعمرين على مر العصور. ومنذ مطلع هذا القرن تعرضت المنطقة العربية إلى غزوة شرسة من قبل القوى الغربية الاستعمارية المتنافسة اقتصاديًا، وتمكنت هذه القوى الغاشمة من زرع الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي فلسطين والتسبب في سلسلة طويلة من الحروب والصراعات

المريرة. وقد اتخذت هذه القوى صاحبة المصالح من هذا الكيان الدخيل على المنطقة رأس حربة لتنفيذ اعتداءاتها وضغوطها على الدول العربية لإضعافها وإبقائها ممزقة ليسهل عليها تحقيق مطامعها. وقد نجحت هذه القوى من خلال دعمها المستمر وغير المحدود للاعتداءات الصهيونية على الأمة العربية في إجبار الدول العربية وخاصة دول المواجهة المباشرة إلى تسخير جزء مهم من مواردها الاقتصادية لأغراض الإنفاق الدفاعي، الأمر الذي أدى إلى حرمان قطاعات اقتصادية حيوية أخرى من الاستفادة من هذه الموارد الاقتصادية.

وقد شاء القدر أن يكون الأردن في قلب ومقدمة دول المواجهة العربية في تصديه لهذه الاعتداءات المستمرة حيث وقف ولايزال على أطول خط مواجهة مع العدو الإسرائيلي. وهذا ما اضطره لتوجيه نسبة عالية من موارده الاقتصادية نحو الإنفاق العسكري من أجل الدفاع عن حدوده أمام الاعتداءات والتهديدات الصهيونية المستمرة. وقد ترافق هذا الاستنزاف للموارد الاقتصادية مع مشكلة الشح والندرة الاقتصادية الحادة في الأردن الأمر الذي أثر على مسيرة النمو الاقتصادي وعلى مكونات الطلب الكلي في الأردن. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري على الاقتصاد الأردني. وعلى وجه التحديد فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

(١) تحليل حجم وتطور العبء العسكري في الأردن.

(٢) تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق الدفاعي على المكونات الرئيسة للطلب الكلي.

(٣) تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق الدفاعي على معدلات النمو الاقتصادي.

وسوف يتبع البحث أسلوب التحليل القياسي المستند إلى التحليل الاقتصادي النظري.

التحليل الاقتصادي النظري للإنفاق الدفاعي

يعتبر الاقتصاديون الإنفاق الدفاعي أحد أهم السلع العامة public goods ويشمل جميع ما تشتريه الحكومة من سلع وخدمات لأغراض الدفاع والتسلح. ويرى معظم الاقتصاديين أن للإنفاق العسكري آثاره الإيجابية والسلبية على

النشاطات الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية السلبية للإنفاق الدفاعي بما يلي:

١ ـ يحصل القطاع الدفاعي على احتياجاته إما بشراء السلع المنتجة محليًا أو باستخدام الاحتياطات المحدودة من العملات الصعبة لشراء السلع المستوردة مما يخفض معدل النمو الإنتاجي للقطاع غير العسكري (المدني) في الاقتصاد. وذلك لأن شراء السلع الدفاعية يؤدي إلى استنزاف احتياطات العملات الصعبة للأمة ولجوئها إلى التمويل بفرض الضرائب أو الاقتراض المحلي أو الخارجي. وهذا يعني أن مثل هذه المشتريات ستكون في النهاية على حساب المتاح من سلع رأسمالية للقطاع المدني مما يؤثر سلبًا على استثمارات هذا القطاع.

٢ ـ حيث إن إنتاجية القطاع الحكومي تتميز بعدم التزايد عبر الزمن فإن تضخيم قطاع الدفاع سينقل الموارد من القطاع المرتفع الإنتاجية إلى القطاع المتدني الإنتاجية مما يعني تراجعًا في الإنتاجية الكلية للاقتصاد القومي.

٣ ـ يؤدي انتقال الموارد إلى القطاع العسكري إلى تخفيض حجم القطاعات الاقتصادية الأخرى (المدنية) مما يخفض دخولها بشكل مضاعف multiplier effect ويؤثر سلبًا على القوة الشرائية والإدخارية للقطاع غير العسكري.

٤ ـ في حالة الدول النامية فإن معظم مشترياتها العسكرية تأتي من الاستيراد الخارجي مما قد يؤثر سلبًا على موازين مدفوعاتها الخارجية.

أما الآثار الاقتصادية الإيجابية للإنفاق الدفاعي فأهمها:

١ ـ توفير الأمن والاستقرار يهيئ البيئة الاستثمارية المناسبة ويمكّن من اتخاذ القرارات المبنية على التخطيط طويل الأجل.

٢ ـ يمكن أن تؤدي برامج التدريب العسكري ونظام الحياة العسكرية إلى صقل المهارات الفنية والتقنية وتنمية الوعي الاقتصادي والاجتماعي القومي.

٣ ـ قد يوجه جزء من الإنفاق العسكري نحو بناء مشاريع البنية التحتية كالطرق والجسور والمطارات ووسائل الاتصالات وغيرها مما يكون مفيدًا لاستخدامات القطاعات غير العسكرية.

٤ ـ قد يقوم القطاع العسكري بخدمات إيجابية تشمل تزويد الطعام والملابس

والمأوى والعلاج للمدنيين. كذلك قد يشاركوا في حملات اجتماعية خيرية وبرامج تنموية مفيدة.

المحصلة الصافية لهذه الآثار الإيجابية والسلبية للإنفاق الدفاعي يمكن أن تكون موجبة أو سالبة ويصعب التنبؤ بها بشكل دقيق. وهذا ما يفسر النتائج المتناقضة لأثر الإنفاق العسكري وخاصة في الدول النامية.

وتعتبر الدراسات المحلية في هذا المجال نادرة، نذكر منها دراسة حديثة للباحث حابس عصفور [١] حول أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في كل من الأردن وسوريا ومصر وإسرائيل للفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٩م. حيث استخدم الباحث نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للعبء الدفاعي. واستخدم طريقة المعادلات الآنية simultaneous equations method. وبالرغم من أفضلية هذه الطريقة في حالة ارتباط معاملات الأخطاء العشوائية في المعادلات الآنية المختلفة إلا أن لها عيبًا رئيسًا. ففي حالة وجود أي خطأ في المتغيرات أو البيانات المستخدمة في أي من معادلات النموذج فإن استخدام هذه الطريقة سيؤدي إلى أخطاء كبيرة في كل معادلات النموذج دون استثناء. ويلاحظ أن الباحث قد استخدم بعض المتغيرات التفسيرية دون أساس نظري واضح وأن معالم إحصائيات دوربين ـ واتسون (D-W) تشير إلى وجود مشكلة الارتباط التسلسلي serial correlation في معادلات الميزان التجاري. وتوصل الباحث إلى عدم تأثير العبء الدفاعي على الاستثمار الإجمالي وإلى وجود علاقة إحلالية سالبة بين النفقات الحكومية المدنية وبين عبء الدفاع وأن هناك أثرًا سلبيًّا كبيرًا للإنفاق الدفاعي على كل من الميزان التجاري ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. أما الدراسات الأجنبية التي بحثت في مجال الإنفاق الدفاعي وآثاره الاقتصادية فكثيرة، نذكر منها دراسة الاقتصادي Russett [٢، ص ص ١٣٩-١٦٣]، الذي قام باحتساب تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري لعدة دول. واستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS) لقياس العلاقة بين الإنفاق العسكري ومكونات الناتج القومي الرئيسة. وتوصل إلى علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكري وجميع مكونات الناتج القومي في أمريكا. أما الاقتصادي Pryor [٣، ص ص ١٩٠-١٩١] فقد قام باختبار علاقة الإحلال بين الإنفاق الدفاعي وأنواع الإنفاق الأخرى للدول الرأسمالية باستخدام بيانات تقاطعية للسنوات

١٩٥٦ و١٩٦٢م. واستخدم نموذجًا قياسيًّا لتقدير العلاقة الخطية الإحلالية بين الإنفاق الدفاعي ومعدل الإنفاق الاستثماري. وتوصل إلى علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية، واستنتج من ذلك وجود علاقة إحلالية بين الإنفاق الدفاعي والإنفاق الاستثماري.

أما الاقتصادي سميث Smith [٤، ص ص ٢٦٢-٢٨٠] فقام باختبار الإحلال بين الإنفاق الدفاعي ومكونات الإنفاق الكلي الأخرى في بريطانيا مستخدمًا بيانات سنوية للفترة ١٩٥٢-١٩٧٣م. وقد افترض أن قيمة معامل الانحدار بين التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تقترب من -١. ووجد أن القيمة المقدرة لهذا المعامل قريبة من القيمة الافتراضية واستنتج أن هناك علاقة إحلالية قوية بين الدفاع والاستثمار. وبشكل عام فإن معظم الدراسات التطبيقية في هذا المجال تشير إلى وجود علاقة إحلالية بين الدفاع والمكونات الأخرى للإنفاق الكلي في الدول المتقدمة.

فيما يتعلق بالدول النامية فقد استخدم الاقتصادي Deger [٥، ص ص ١٩٨-١٩٩] بيانات لخمسين دولة نامية وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الدفاعي وكل من الاستثمار والنمو الاقتصادي في الدول الأقل تطورًا Less Developed Countries. كذلك قام الاقتصادي Benoit [٦، ص ص xix-20] بدراسة أثر الإنفاق الدفاعي على النمو الاقتصادي لأربع وأربعين دولة نامية خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٥م. وقد استخدم نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للعبء الدفاعي. وتوصل إلى نتيجة قوية مفادها أن الإنفاق الدفاعي مرتبط ارتباطًا موجبًا لا عكسيًّا مع معدلات النمو عبر الزمن. وقد وجد أن هذا الارتباط كان قويًّا جدًّا إلى درجة أن احتمال الخطأ فيه أقل من ٠,٠٠١. أما الاقتصادي Kennedy [٧، ص ص١٩٧-١٩٨] فقد قام بدراسة مفصلة لتأثير الإنفاق الدفاعي على التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث وتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أنه بالرغم من الاعتقاد السائد بأن الإنفاق العسكري غير منتج اجتماعيًّا (من منظور النمو في مخزون رأس المال) إلا أنه لا يشكل بالضرورة عقبة في طريق التنمية الاقتصادية. ويمكن الاستنتاج أن التأثير الاقتصادي للإنفاق الدفاعي في الدول النامية كان متناقضًا وغامضًا.

التحليل القياسي للأعباء الدفاعية وآثارها الاقتصادية في الأردن

تستخدم الدراسة بيانات سنوية حول كل من الإنفاق الاستثماري (INVEST) والاستهلاكي الخاص (CONSP) والحكومي غير العسكري (GOVSN) ، والعجز في الميزان التجاري السلعي (BOT) ، وصافي الحوالات الخارجية بدون مقابل (AID) في الأردن للفترة ١٩٦٩-١٩٩٠م . ويشمل الإنفاق الدفاعي مجموع النفقات المتكررة والرأسمالية التي تقوم بها الحكومة لأغراض الدفاع مستثنى منها نفقات الحكومة على الأمن والنظام الداخلي . وقد استخدم التراكم في رأس المال الثابت الإجمالي للدلالة على حجم الاستثمار. كذلك استخدم المتغير الثنائي BOOM ليمثل الطفرة النفطية/ أو التغير في أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣م . حيث يأخذ القيمة «واحد» للفترة ١٩٧٤-١٩٨٢م والقيمة «صفر» للسنوات الأخرى. ولأغراض التحليل القياسي فقد احتسب اللوغاريتم الطبيعي لهذه المتغيرات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (تفاصيل هذه البيانات موضحة في الجدول رقم ١) .

جدول(١) . بيانات التحويلات الخارجية، والمكونات الرئيسة للإنفاق الكلي في الأردن، ١٩٦٩ - ١٩٩٠م (كنسبة من الناتج القومي الإجمالي) .

YEAR	AID	BOT	CONSP	GOVSN	INVEST
1969	0.239	0.267	0.791	0.234	0.181
1970	0.217	0.284	0.814	0.252	0.134
1971	0.183	0.323	0.808	0.259	0.153
1972	0.308	0.351	0.800	0.121	0.165
1973	0.267	0.345	0.755	0.291	0.195
1974	0.309	0.378	0.713	0.334	0.225
1975	0.370	0.488	0.694	0.359	0.233
1976	0.224	0.478	0.577	0.267	0.244
1977	0.250	0.560	0.623	0.340	0.303
1978	0.136	0.469	0.660	0.320	0.292
1979	0.340	0.505	0.797	0.390	0.318
1980	0.337	0.459	0.725	0.333	0.383
1981	0.290	0.542	0.724	0.295	0.453
1982	0.219	0.515	0.806	0.286	0.381
1983	0.163	0.491	0.827	0.255	0.314
1984	0.146	0.409	0.835	0.248	0.287
1985	0.163	0.393	0.886	0.270	0.205
1986	0.115	0.287	0.801	0.272	0.202
1987	0.096	0.286	0.816	0.296	0.197

1988	0.108	0.298	0.805	0.327	0.217
1989	0.163	0.257	0.824	0.326	0.223
1990	0.174	0.430	1.021	0.339	0.289

المصدر: (١) حسبت من نشرات سنوية وشهرية مختلفة للبنك المركزي الأردني [٨].

(٢) إحصاءات التمويل الدولية (International Financial Statistics) ، الكتاب السنوي، ١٩٩٣م [٩].

وتتفق معظم الدراسات التطبيقية في مجال الدفاع على أن نسبة الإنفاق الدفاعي للناتج القومي الإجمالي تعتبر أفضل مقياس متاح للعبء الدفاعي للدولة [٧، ص٣٦ و١٠، ص ص ٣٧-٧٠]. لذلك فإن هذه الدراسة تستخدم نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الناتج القومي الإجمالي كمؤشر للعبء الدفاعي في الأردن (DEFENB) . والجدول رقم (٢) يبين تطور هذا العبء خلال فترة الدراسة:

جدول(٢) . العبء الدفاعي في الأردن للفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٠ .

YEAR	(%)DEFENB
1969	21
1970	18
1971	17
1972	18
1973	17
1974	16
1975	13
1976	17
1977	13
1978	11
1979	12
1980	10
1981	9
1982	9
1983	9
1984	9
1985	10
1986	10
1987	10
1988	10
1989	9
1990	9

ويتبين من الجدول رقم (٢) أن العبء الدفاعي في الأردن قد تراوح ما بين ٩٪ في عام ١٩٨٩م و٢١٪ في عام ١٩٦٩م. وهذا يعتبر من النسب العالية وفقًا للمعايير العالمية حيث بلغت هذه النسبة ٥,٩٤٪ في أمريكا ولم تتجاوز ٥٪ في بقية أعضاء حلف شمال الأطلسي NATO في عام ١٩٧٥م [٧، ص ٣٩]. وبالرغم من ارتفاع العبء الدفاعي في الأردن مقارنة بهذه الدول الصناعية المتقدمة إلا أنه بقي أقل بكثير من مثيله في دولة المواجهة الرئيسة في المنطقة إسرائيل، فبينما كان ١٣٪ في الأردن عام ١٩٧٥م بلغ ٣٣,٨٪ في إسرائيل في العام نفسه [٧، ص ٧٧]، كذلك فإن الجدول (٢) يبين أن العبء الدفاعي في الأردن قد أخذ بالتراجع المستمر حتى عام ١٩٨٠م حيث استقر بعد ذلك عند ما يقارب الـ١٠٪.

لاختبار ما إذا كانت هناك علاقة إحلالية بين العبء الدفاعي والمكونات الأساسية للناتج القومي فإن هذه الدراسة تستخدم نموذج كلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost Model التالي:

$$(A_i/GNP) = B_0 + B_1 * (DEFENB) + B_2 * (AID) + B_3 * (boom) + U$$

حيث A_i تشير إلى المكون i من الناتج القومي الإجمالي وB_0, B_1, B_2, B_3 معالم مجهولة يمكن تقديرها و U ترمز لمعامل الخطأ العشوائي. وجميع المتغيرات الأخرى كما عرفت سابقًا. والمعلمة الرئيسة التي تشير إلى الإحلال بين العبء الدفاعي ومكونات الناتج القومي الرئيسة هي B_1 وبالتالي فإن قيمتها يتوقع أن تكون سالبة في حالة وجود الإحلال بين المتغير المستقل والمتغير التابع في المعادلة المقدرة. وتعتبر B_1 مقياسًا لكلفة الفرصة البديلة للإنفاق الدفاعي (ومن هنا جاء اسم النموذج). وقد استخدمت طريقة المربعات الصغرى (OLS) [١١، ص ص ١٦-٤٥] لتقدير معالم كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي المدني والإنفاق الاستثماري والميزان التجاري السلعي والنتيجة معروضة في الجدول رقم (٣):

جدول(٣). نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى لمعالم نموذج العبء الدفاعي للفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٠م.

المتغير التابع	الاستهلاك الخاص	الاستثمار الإجمالي	الإنفاق الحكومي	الميزان السلعي
B_0	-0.45 (-3.9)	-2.91 (-12.1)	-2.0 (-6.1)	-1.5 (-5.6)
B_1	-0.24 (-3.7)	-0.81 (-6.2)	-0.31 (-2.0)	-0.35 (-2.4)
B_2	0.14 (2.4)	0.21 (1.9)	------	0.2 (1.6)
B_3	-0.23 (-5.9)	0.29 (3.6)	0.21 (2.4)	0.29 (3.2)
D-W	2.04	-1.81	2.09	1.56
R^2	0.72	0.82	0.35	0.67
F	15.1	27.1	5.1	12.0

ملاحظات:

١) الرموز R^2 و F تشير إلى كل من معامل التحديد المتعدد multiple coefficient of determination وقيمة اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج على التوالي.

٢) الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم t-values لاختبار معنوية المعاملات المقدرة.

يتبين من هذه النتائج أن معامل العبء الدفاعي قد جاء سالبًا كما هو متوقع لجميع مكونات الناتج القومي الإجمالي. كذلك فقد كان ذا دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية ٥٪ لجميع النماذج كما هو واضح من قيم اختبار ستيودنت (t-test) بين الأقواس. وهذا يشير إلى وجود إحلال trade off مهم بين الإنفاق الدفاعي وبين أوجه الإنفاق الأخرى. ويلاحظ أن هذا الأثر الإحلالي قد بلغ ذروته في حالة الإنفاق الاستثماري (بلغت مرونته - ٠,٨١) في حين كان معتدلاً بالنسبة لعناصر الإنفاق الأخرى (تراوحت المرونة ما

بين ـ ٠,٢٤ للإنفـاق الاستهلاكي الخاص وحوالي ـ ٠,٣٥ لكل من الإنفاق الحكومي المدني والميزان التجاري السلعي). وقيمة معامل الاستثمار القريبة من ـ ١ تعني أن الإنفاق الـدفـاعي بديل قوي للإنفاق الاستثماري. أما الإشارة السالبة لمعامل العجز في الميزان التجاري فتعني أن الفجوة الخارجية (الصادرات ـ المستوردات) تتعاظم مع تزايد العبء الـدفاعي. وتبين النتائج أيضًا أن التحويلات والمساعدات قد أثرت إيجابيًا على كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري في حين لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على كل من الإنفاق الحكومي المدني والميزان التجاري السلعي. من ناحية أخرى، فإن المتغـير التقـريبي للطفرة النفطية boom قد أثر بشكل قوي وإيجابي على كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي المدني والعجز في الميزان التجاري السلعي. في حين كان تأثيره سالبًا على الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النتيجة الأخيرة لا تعني انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الخاص من ناحية مطلقة بسبب الطفرة النفطية وإنما تشير إلى أن الطفرة النفطية قد زادت من حصة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي على حسـاب حصـة الاستهـلاك الخـاص. وهـذه نتيجة منطقية في ضوء الإنفاق الهائل على الإسكان والاستثمار الصناعي ومشروعات البنية التحتية الذي شهدته المملكة خلال فترة الـطفرة النفطية. أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت حدها الأدنى (٣٥٪) في حالة الإنفاق الحكومي المدني وحدها الأعلى (٨٢٪) في حالة الاستثمار كما هو واضح من معاملات التحديد (R^2) في الجدول رقم (٣) أعلاه. أما قيم F فتشير إلى أن النموذج المستخدم قد نجح في تفسير المتغيرات التابعة الأربع عند مستوى ثقة إحصائي يبلغ ٩٠٪. كذلك فإن قيم دوربين ـ واتسون (D-W) تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي serial correlation في جميع الحالات. وقد جاءت هذه النتائج مخالفة لتلك التي توصل لها الباحث حابس عصفور باستثناء وجود علاقة إحلالية سالبة بين الإنفاق الحكومي الدفاعي والإنفاق الحكومي المدني.

لتحليل تأثـير الإنفـاق الـدفـاعي على معـدلات النمو الاقتصادي فقد احتسبت معدلات النمو السنوية لكل من الإنفاق الدفاعي (DEFENG) والناتج القومي الإجمالي (GNPG) والنتيجة معروضة في الجدول رقم (٤):

جدول(٤). معدلات النمو السنوية في كل من الإنفاق الدفاعي والناتج القومي الإجمالي، ١٩٧٠ - ١٩٩٠م.

YEAR	GNPG (Percentage)	DEFENG
1970	-5.30	-20.26
1971	6.70	2.15
1972	10.84	16.49
1973	9.24	6.77
1974	15.68	5.86
1975	34.63	8.60
1976	49.56	93.24
1877	17.38	-11.54
1978	18.30	7.69
1979	17.97	29.19
1980	29.17	2.89
1981	24.59	16.77
1982	12.86	13.51
1983	7.64	7.25
1984	4.03	0.00
1985	0.64	13.21
1986	6.81	9.88
1987	0.80	0.00
1988	3.66	0.44
1989	11.15	-2.82
1990	-3.88	0.49

ملاحظة: احتسب معدل النمو السنوي للمتغير X_t باستخدام الصيغة الجبرية التالية:

$((X_t - X_{t-1}) / (X_{t-1})) * 100$.

حيث تشير كل من t و t-1 إلى قيمة المتغير في السنة الحالية والسنة السابقة على التوالي.

ويبين الجدول رقم (٤) أن معدلات النمو في كل من الناتج القومي الإجمالي الاسمي والإنفاق الدفاعي قد بلغت ذروتها في عام ١٩٧٦م حيث بلغت ٤٩,٦ و ٩٣,٢ على التوالي في حين وصلت إلى حدها الأدنى في ١٩٧٠م حيث بلغت ٥,٣ و ٢٠,٣ ، على التوالي. وتفسير هذا التذبذب الكبير في معدلات النمو للإنفاق الدفاعي خارج عن مجال هذه

الدراسة. وقد يرجع إلى متغيرات غير اقتصادية بشكل رئيس. حيث بينت دراسة الباحث حابس [١، ص ١٥٠] إلى ارتباط ذلك بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي وبعامل ما أصبح يسمى بالطفرة النفطية. ولتقدير العلاقة بين معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي من جهة وبين معدل النمو في الإنفاق الدفاعي ومتغيري المساعدات الخارجية والطفرة النفطية من جهة أخرى. فقد تم استخدام طريقة OLS وقد كانت النتيجة كالتالي:

$$GNPG = 0.04 + 0.29 * DEFENG - 0.01 * AID + 0.16 * BOOM$$

$$(5.8) \qquad (2.3) \qquad (-0.4) \qquad (5.8)$$

$$R^2 = 84\% \qquad D\text{-}W = 2.3$$

حيث إن الأرقام بين الأقواس تشير إلى قيم اختبار المعاملات t-values و D-W تشير إلى اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (Durbin-Whatson). وتبين قيمة D-W عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النموذج في حين تبين قيمة R^2 أن القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت ٨٤٪. وتبين نتيجة التقدير هذه أن النمو في الإنفاق الدفاعي قد أثر بشكل إيجابي ومعنوي على معدلات النمو في الناتج الإجمالي الأردني. وعلى وجه التحديد فإن زيادة الإنفاق العسكري بمقدار ١٪ تؤدي إلى زيادة النمو في الناتج القومي بمقدار ٢٩,٠٪. وهذه النتيجة تشير إلى أن الآثار الإيجابية للإنفاق الدفاعي في الأردن تفوق بدلالة إحصائية الآثار السلبية له من ناحية إجمالية. وقد جاءت هذه النتيجة أيضًا معاكسة لنتيجة الباحث حابس ومتطابقة مع ما توصل إليه الباحث Benoit في دراسته السابق ذكرها. كذلك فإن معامل الطفرة النفطية كان (كما هو متوقع) موجبًا وذا دلالة إحصائية مهمة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١. من ناحية أخرى فإن معامل التحويلات دون مقابل قد فشل في التأثير بشكل معنوي على معدل النمو كما تبين القيمة المتدنية جدًّا لاختبار ستيودنت (-٠,٤).

النتائج

تبين نتائج التحليل الاقتصادي والقياسي أن الأردن يعتبر من الدول التي تتحمل عبئًا عاليًا وفقًا للمقاييس العالمية للعبء الدفاعي. كذلك تبين أن هناك إحلالاً قويًا بين الإنفاق الدفاعي والإنفاق الاستثماري وأن هناك إحلالاً أقل قوة بين الإنفاق الدفاعي وأوجه الإنفاق

الأخرى بما فيها الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الحكومي المدني وصافي الإنفاق الخارجي (العجز في الميزان التجاري السلعي). وتشير النتائج أيضًا إلى وجود إحلال موجب بين صافي التحويلات الخارجية للأردن وبين كل من الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والعجز في الميزان التجاري السلعي. كذلك يتبين من النتائج أن الطفرة النفطية قد دعمت من نصيب كل من الاستثمار والإنفاق الحكومي المدني من الناتج القومي الإجمالي على حساب نصيب الاستهلاك الخاص والعجز في الميزان التجاري السلعي. وأخيرًا فإن الدراسة تشير إلى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين كل معدلات النمو الاقتصادي الإجمالية وبين كل من معدلات النمو في الإنفاق الدفاعي ومتغير الطفرة النفطية.

المراجع

[١] عصفور، حابس. «أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية: لمجموعة دول الطوق (الأردن، سوريا، مصر) وإسرائيل»، *رسالة ماجستير*، جامعة اليرموك، ١٩٩٢م.

[٢] Russet, Bruce M. *What Price Vigilance?: The Burdens of National Defence*. New Haven, Conn., 1970.

[٣] Pryor, Fredric L. 'Public Expenditures in Communist and Capitalist Countries'. In: Kennedy, G. *Defense Economics*. New York: St. Martin's Press, 1983.

[٤] Smith, R. 'The Resource Cost of Military Expenditure'. In Kaldor: Smith & Vines, (eds.) *Democratic Socialism and the Cost of Defense: The Report and Papers of the Labor. Party Defense Policy Study Group*. London, 1979.

[٥] Deger, S. 'Economic development and defense expenditure'. In: Kennedy, G. *Defense Economics*. New York: St. Martin's Press, 1983.

[٦] Benoit, Emile. *Defense and Economic Growth in Developing Countries*. Lexington, 1973.

[٧] Kennedy, G. *Defense Economics*. New York: St. Martin's Press, 1983.

[٨] البنك المركزي الأردني. *نشرات سنوية وشهرية متعددة*. عمان، الأردن.

[٩] International Monetary Fund. *International Financial Statistics*. Year Book, 1993.

[١٠] البطل، يولا. *الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عامًا*. نيقوسيا، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤م.

[١١] Jhonston, J. *Econometrics Methods*. New York: Mc-Graw-Hill Company, 1984.

Economic Effects of Defense Spending in Jordan

Taleb M. Awad
Associate Professor, Department of Economic, University of Jordan
Amman, Jordan

(Received on 6/4/1414; accepted for publication on 20/12/1414 A.H.)

Abstract. The major objective of this study is to analyze the defence burden and its economic effects in Jordan. The study uses both theoretical and empirical analyses covering the period 1969-1990. The study found that Jordan was carrying a high defence burden according to the international standard of measuring the defence burden. The results indicate the existence of significant trade off between defence spending and the major components of the gross national product: investment, private consumption, government-nonmilitary spending, and the balance of trade. Furthermore, the positive effects of the unrequited transfers on domestic investment were at the expense of deteriorating the balance of trade. The oil boom has caused a positive structural shift in the Jordanian economy. Finally, the econometrics results suggest that the net impact of defence spending was positive on the overall growth of the Jordanian economy.